قياس وتفسير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاداء الزراعي في بلدان آسيوية مختارة للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠

م. راميا عامر خليل العلاف ا.م.د. إيمان مصطفى رشاد

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

ramiaalalaf83@uomosul.edu.iq aiman_mostafa@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٢/٥/١٨ القبول: ٢٠٢٢/٦/١٤

مستخلص البحث

يعد القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الحيوية في أغلب البلدان النامية، اذ يسهم في توفير الحاجات الأساسية للأفراد وفي مقدمتها الغذاء، وتشغيل ٤٠% من إجمالي عدد السكان، إلا أن أداء القطاع المذكور لا يوازي أداء القطاعات الزراعية في البلدان المتقدمة، ويعود سبب ذلك لخضوعه لتأثيرات عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وجاءت فكرة البحث بدراسة أثر هذه المتغيرات في الأداء الزراعي في الدول الآسيوية المختارة. ويهدف البحث إلى دراسة أثر قيم الصادرات والاستيرادات الزراعية وعرض النقد وسعر الصرف الأجنبي والإيرادات والنفقات الحكومية في أداء القطاع الزراعي المتمثل بمعدل النمو الزراعي ومساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل الانكشاف الزراعي والانتاجية الزراعية بوصفها متغيرات معتمدة لهذه البلدان. وبرزت أهمية البحث من ان القطاع الزراعي يعد مصدراً رئيساً للمنتجات الغذائية اللازمة لبقاء الإنسان كما يسهم في توريد العملات الأجنبية عن طريق صادراته أو الحد من الاستيرادات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي المحلي. احتوى البحث على واقع القطاع الزراعي في البلدان الاسيوية والعرض المرجعي ونتائج التقدير، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث أن المتغيرات الاقتصادية الكلية تسهم بتأثيرات متباينة في أداء القطاع الزراعي بحسب طبيعة هياكلها الاقتصادية وكفاءة نظمها في التعامل مع السياسات الاقتصادية التي افرزتها هذه المتغيرات في البلدان الاسيوية.

الكلمات المفتاحية: تنمية زراعية؛ استثمار زراعي؛ البلدان النامية.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Measurement and Interpretation of the Effect of Some Macroeconomic Variables in Agricultural Performance in Selected Asian Countries during 1990-2020

Ramya A. Khalil Al Allaf **Assist.Prof. Dr. Eman M. Rashad**

College of Administration and Economics / University of Mosul

ramiaalalaf83@uomosul.edu.iq aiman_mostafa@uomosul.edu.iq

Received: 18/5/2022 Accepted: 14/6/2022

Abstract

The agricultural sector is one of the most vital sectors in most developing countries, as it contributes to providing the basic needs of individuals, foremost of which is food, and employs 40% of the total population. However, the performance of the aforementioned sector does not match the performance of the agricultural sectors in developed countries, the reason for this is that it is subject to the effects of several factors. The idea of the research came to study the impact of these variables on agricultural performance in the selected Asian countries. The research aims to study the influence of the values of agricultural exports and imports, money supply, foreign exchange rate, government revenues, and expenditures on the performance of the agricultural sector represented by the agricultural growth rate, the contribution of agriculture to the gross domestic product, the agricultural exposure rate, and agricultural productivity as approved variables for these countries. The importance of the research emerged from the fact that the agricultural sector is a major source of food products necessary for human survival and also contributes to the supply of foreign currency through its exports or the reduction of agricultural imports and the achievement of local food security. The research included the reality of the agricultural sector in the Asian countries, the reference presentation, and the results of the assessment, and one of the most prominent conclusions reached by the research is that the macroeconomic variables contribute to different effects on the performance of the agricultural sector according to the nature of their economic structures and the efficiency of their systems in dealing with the economic policies that these variables produced in Asian countries.

Keywords: Agricultural development; agricultural investment; Developing Countries.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

يعد القطاع الزراعي في اغلب البلدان النامية من أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل ما نسبته ٤٠% من مجموع قوة العمل (الأمم المتحدة، ٢٠٢٠أ، ١–٢)، لذا تعد الزراعة من اهم القطاعات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعاشي للسكان، وعلى الرغم من هذه الأهمية للقطاع المذكور إلا انه يشهد انخفاضاً واضحاً في معدلات إنتاجية موارده الاقتصادية التي أدت إلى اتساع الفجوة الغذائية في هذه البلدان، صاحب ذلك انخفاض في معدلات نموه السنوي بسبب تأثره بعدد من السياسات المالية والنقدية والتجارية، رافق ذلك ارتفاع في معدلات النمو السكاني في البلدان المذكورة إلى ما نسبته ٣% سنوياً والتي تفوق نظائرها في البلدان المتقدمة (الأمم المتحدة، ٢٠٢٠ب، ١٣)، فضلا عن ارتباط أداء القطاع الزراعي في البلدان النامية والمتقدمة بكفاءة أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن هذا الشأن أولت عدد من المنظمات الدولية منها منظمة (Bretton & Woods) أهمية كبيرة لهذه المتغيرات من حيث علاقتها في أداء القطاع الزراعي التي تعد مرجعيتها الأولى هي أفكار المدرسة النيوكلاسيكية التي الزمت العديد من هذه البلدان بتطبيق حزمة من برامج الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة بالسياسات المذكورة أنفاً، وهذا يعني أن هذا النمط من البرامج يهتم في موضوع الاختلال بين السياسات الاقتصادية وأداء القطاع الزراعي من حيث معدل نموه ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة انكشافه التجاري والإنتاجية الزراعية، من هذا الشأن سعت العديد من البلدان النامية إلى إعادة تكوين بيئتها الزراعية من خلال تطبيق حزمة من برامج الإصلاحات الاقتصادية واستقطاب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تحقيق اعلى كفاءة ممكنة في أدائها الزراعي وإعادة تنظيم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تهدف منها إلى تحقيق التوازن في نشاطها الزراعي وفي مقدمته الميزان التجاري.

مشكلة البحث:

يعد القطاع الزراعي في البلدان النامية من اهم القطاعات الإنتاجية فيها عدا البلدان النفطية لذا فأن دراسة مؤشرات أداء هذا القطاع تعد ضرورية بهدف التعرف على التغيرات التي طرأت عليها نتيجة لتغير العديد من الخطط التنموية في هذه البلدان وتباين أثر التنمية في نموها والتطورات التي حصلت في أنشطتها الزراعية بحسب طبيعة الإنتاج ودرجة التطور التي حققها القطاع الزراعي في هذه البلدان، إذ عملت العديد من حكوماتها على اعتماد سياسات معينة بهدف رفع كفاءة أداء قطاعتها الزراعية إلا أن الاستخدام غير الكفوء لهذه السياسات اسهم في خلق تشوهات في أداء القطاع المذكور وفي اغلب عناصره الإنتاجية التي بثت أثارها في معدلات نموه ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي انكشافه الزراعي والإنتاجية الزراعية، وعادة فأن هذا القطاع لا يتأثر بهذه المتغيرات فقط وإنما بالسياسات التي تؤثر في البيئة الاقتصادية الكلية، لذا يحصل التذبذب في أداءه نتيجة لتعرضه إلى أزمات مختلفة تؤدي إلى عدم استقراره وتراجع معدلات نموه التي انعكست في عملية التنمية الاقتصادية والزراعية في هذه البلدان.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من أهمية القطاع الزراعي في كونه مصدراً رئيساً في توفير المنتجات الغذائية اللازمة لبقاء الإنسان وإسهامه في توريد العملات الأجنبية عن طريق صادراته أو الحد من الاستيرادات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي المحلي حيث تشهد المنتجات الزراعية طلباً متزايداً مع مرور الزمن بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في البلدان الآسيوية وارتفاع مستويات المعيشة فيها، فضلا عن مساهمته في توفير الأموال اللازمة لتمويل استثمارات القطاع الصناعي ولاسيما في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية وفي تجهيز القطاع الصناعي، فضلا عن كونه سوقاً لتصريف منتجات القطاعات غير الزراعية ويعمل فيه نحو ٤٠% من إجمالي قوة العمل في هذه البلدان، وفي هذا الشأن أشار العالم الاقتصادي البريطاني Stevens، 1965 إلى أن عجز القطاع الزراعي عن توفير المنتجات الغذائية لا

يمثل عقبة أمام النمو الاقتصادي فحسب وإنما يمثل عقبة أمام استقراره السياسي، إذ تطورت الأزمة الغذائية في هذه البلدان ووصلت إلى وضع حرج تمثلت في اعتمادها على المصادر الخارجية في إطعام سكانها، الذي وصلت أسعاره إلى مستويات رقمية عالية جداً، ويكمن سبب ذلك في قصور أداء سياساتها الاقتصادية الكلية والمتمثلة بالسياسات المالية والنقدية والتجارية، والتي عكست اثرها في مؤشرات الأداء الزراعي ولاسيما في معدلات نموه ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة انكشافه التجاري والإنتاجية الزراعية.

هدف البحث:

تعد المتغيرات الاقتصادية الكلية اهم الوسائل التي تؤثر على كفاءة الأداء الزراعي في البلدان النامية لأنها تهتم في دراسة الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق المستوى التوازني في القطاع المذكور، لذا يهدف البحث إلى دراسة أثر عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في أداء القطاع الزراعي ولعدد من البلدان الآسيوية وفي المجالات الآتية:

١. معدل نمو الناتج الزراعي
٢. مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي
٣. نسبة الانكشاف التجاري الزراعي
٤. الإنتاجية الزراعية

فرضية البحث:

أولت العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية اهتماماً كبيراً بالمتغيرات الكلية وأثرها في مؤشرات الأداء الزراعي في البلدان النامية، لذا تعتمد دراستنا على فرضية مفادها أن المتغيرات الاقتصادية الكلية تسهم بتأثيرات متباينة (سلباً وإيجاباً) في أداء القطاع الزراعي في البلدان النامية بحسب طبيعة هياكلها الاقتصادية وكفاءة نظمها في التعامل مع السياسات الاقتصادية التي أفرزت هذه المتغيرات في هذه البلدان.

منهج البحث:

أولاً: اعتمد البحث في منهجه على أسلوب الربط بين اتجاهين:

١. وصفي يستند إلى الدراسات النظرية التي درست هذا الموضوع.
٢. كمي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه ومن ثم تفسير نتائج الأسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة.

ثانيا: لقد تم اختيار عدد من البلدان الآسيوية شملت كل من: (إندونيسيا، ماليزيا، بنغلاديش، تايلند وتركيا)، أما عن سبب اختيار هذه البلدان فذلك يعود للاتي:

١. كونها بلدان زراعية
٢. ارتفاع نسبة مساهمة ناتجها الزراعي في ناتجها المحلي الإجمالي
٣. قطعت شوطاً طويلاً في التحرر والانفتاح التجاري
٤. توفر البيانات اللازمة عنها مما عد سبباً في اختيارها كعينة لدراستنا.

ثالثا: المدة الزمنية:

تضمنت دراستنا سلسلة زمنية مداها ٣١ عاماً ١٩٩٠- ٢٠٢٠ أما عن دوافع اختيار هذه المدة فذلك يعود للآتي:

١. ندرة الدراسات النظرية والتطبيقية التي درست هذا الموضوع خلال المدة المذكورة والتي عدت بمثابة حافز للأخذ بها بهدف إضافة ما هو جديد إلى الموضوع من جهة ومقارنة النتائج التي تم التوصل إليها مع نتائج الدراسات السابقة من جهة أخرى.
٢. إن المدة الزمنية الموضحة آنفاً تمكننا من الحصول على نتائج اقتصادية ذات معنوية إحصائية عالية.
٣. تمثل المدة المذكورة توجهات فكرية متباينة بين الاقتصاديين حول الدور الذي تؤثر فيه المتغيرات الكلية في أداء القطاع الزراعي وبرامج التنمية في البلدان النامية.
٤. وضوح أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في أداء القطاع الزراعي في البلدان النامية لا سيما بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بحيث أعطت نتائج مختلفة التأثير في أداء قطاعها الزراعي.

واقع القطاع الزراعي في دول عينة الدراسة:

تسهم الزراعة بدورٍ مهمٍشش في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول من خلال توفير ما نسبته 60% من فرص العمل وتوفير امنها الغذائي والحد من معدلات الفقر، إذ تشير إحصائيات البنك الدولي بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول جنوب آسيا بلغ 5.5% ولدول جنوب شرق آسيا 6.3% سنوياً خلال المدة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ في حين بلغ معدل نمو ناتجها الزراعي 3.2% لدول جنوب وجنوب شرق آسيا إلا أن استقراء الوقائع العملية تشير إلى تراجع إسهام الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فبعد أن كانت 6.7% عام ٢٠١٦ تراجعت إلى 5.7% عام ٢٠٢٠ رافق ذلك تراجع معدل النمو الزراعي من 5.0% إلى 4.9% خلال المدد المذكورة آنفاً (Zakaria & Khan, 2019, 232–239)، وعلى الرغم من تراجع إسهام الزراعة إلا أن نسبة العمالة الزراعية فيها قد بلغت 47.7% في دول جنوب آسيا و 38.9% في دول جنوب شرق آسيا من إجمالي العمالة فيها لعام ٢٠١٦ (Center Development, 2022, 34)، وذلك يتطلب السعي لتعزيز النمو الزراعي في البلدان المذكورة. توجد العديد من التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في هذه البلدان والتي يمكن توضيحها بالآتي (Mellor, 2017, 15–17):

١. تزايد معدلات الطلب على المنتجات الغذائية المحلية والأجنبية بسبب تزايد معدلات النمو السكاني التي وصلت في أغلب هذه البلدان إلى نسبة 3% سنوياً.
٢. حدوث تغيرات هيكلية عميقة في اقتصادات البلدان النامية التي أدت إلى تحول مساحات زراعية كبيرة غير صالحة للزراعة بسبب التوسع العمراني والحضري.
٣. تغيرات المناخ والكوارث الطبيعية والأعاصير والزلازل والبراكين التي وانقطاع إمدادات المياه التي أدت إلى تحول مساحات واسعة من الأراضي الزراعية إلى غير زراعية.
٤. انعدام حالة الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر الريفي في أغلب أرياف البلدان النامية.

العرض المرجعي والدراسات المعاصرة لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في أداء القطاع الزراعي:

تعد المتغيرات الاقتصادية الكلية أحد أهم الوسائل التي يتم من خلالها تحقيق المستوى المتوازن للدخل من خلال أداء القطاع الزراعي ومعرفة التغيرات التي تحصل فيها ومعدلات نموها والمشاكل التي تواجهها عبر الزمن، ومن هذا الشأن تعددت الأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت هذا الموضوع ومنها دراسات أجراها صندوق النقد والبنك الدوليين والمنظمات الأخرى التي اهتمت بإظهار أثر هذه المتغيرات في كفاءة أداء القطاع الزراعي في البلدان النامية كونها تؤدي دوراً مهماً في أداء القطاع المذكور، وذلك يتضح من خلال دورها في توزيع الموارد بين القطاعات بهدف رفع كفاءتها الاقتصادية ومن ثم التأثير في مستويات الدخل وإعادة توزيعه، وعلى الرغم من محدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلا أننا ارتأينا تسليط الضوء على هذا العدد المحدود وبحسب تسلسلها الزمني بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث.

في عام ٢٠١٧ أوضح بسيوني الرسول وآخرون في دراستهم عن الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي في مصر بأن الزراعة في العديد من البلدان النامية من أكبر القطاعات الاقتصادية ومن أكثرها مساهمة في ناتجها المحلي الإجمالي والتشغيل عدا البلدان النفطية، إذ يعيش غالبية فقراء العالم في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة فيها لذا عد القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة السكان في اغلب البلدان النامية لذا فأن الإنفاق الحكومي على الزراعة في الدول المذكورة يعد أحد أهم الأدوات المالية اللازمة لتعزيز نموها الزراعي والاقتصادي، ومن هذا الشأن عدت السياسة المالية والنقدية من أهم السياسات القادرة على تحقيق نمو القطاع المذكور كونها قادرة على تحفيز الطلب الكلي لذا فأن الاهتمام بالإنفاق الحكومي ما هو إلا اهتمام بالنمو الاقتصادي بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة. وفي الجانب العملي من هذه الدراسة

تبين بأن زيادة المساحة المحصولية وقيم الإنفاق على الزراعة وقيم الصادرات الزراعية والقروض الزراعية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بنسبة 0.0039 و 0.0025 و0.0029 و0.035 دولار، وفي هذه الدراسة توصل الباحثون إلى أن الإنفاق الحكومي على الزراعة من أهم الأدوات اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي والزراعي والتخفيف من حدة الفقر في أرياف البلدان النامية، فضلاً عن وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي والناتج الزراعي إذ يسهم كل منهم في زيادة الآخر، أي أن لمكونات الإنفاق الحكومي آثار إيجابية على القطاع الزراعي في معظم دول العالم، إلا أن هذا القطاع لا يزال يواجه قدر من المشاكل مثل عدم كفاية التمويل وضعف بناه التحتية وندرة الأبحاث الزراعية العلمية والتطبيقية (الرسول وآخرون، ٢٠١٧، ١-٢٣).

وفي عام ٢٠١٨ نشر خضير وعبدالله بحثاً عن متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق أوضحا فيه بأن الانكشاف التجاري من أهم مكونات العلاقات الاقتصادية الدولية في العالم كونه يجمع الدول في منظومة اقتصادية واحدة ويسهم في نقل العديد من الاقتصادات نحو تحقيق تنميتها الاقتصادية، ومن هذا الشأن أهتم صناع السياسة الزراعية بموضوع الانكشاف التجاري لما له من دور حيوي ومهم في تطوير الاقتصادات المختلفة، وفي هذه الدراسة أوضح الباحثان تأثير عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي في الانكشاف الزراعي في العراق ومن أجل إثبات فرضية بحثهما تم اختيار عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي شملت كل من سعر الصرف الأجنبي، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرها في الانكشاف التجاري الزراعي لتشخيص أهمية كل متغير من هذه المتغيرات والدور الذي يسهم به في توسيع أو تضيق نطاق الانكشاف الزراعي وذلك بهدف تعظيم دور المتغيرات ذات الأثر الإيجابي وتدنيه تأثير المتغيرات ذات الأثر غير الإيجابي في الانكشاف المذكور لإعداد ورسم الخطط والاستراتيجيات اللازمة في العراق بحيث يتمكن من خلالها أن يطور ويرفع كفاءة أداء مركزه التجاري ويعالج المشاكل التي يعاني منها

قطاع تجارته الزراعية الخارجية، أما عن استنتاج الباحثان فهو وضوح التأثير المعنوي لمتغير سعر الصرف الأجنبي في معدل الانكشاف التجاري الزراعي، ومن أهم التوصيات فهي اعتماد سعر صرف يساهم في زيادة معدل الانكشاف التجاري الزراعي ويوجه الإنفاق العام نحو الاستثمار الزراعي وتقليل النفقات غير الضرورية (خضير وعبدالله، ٢٠١٨، ٣٣٠-٣٤٤).

وفي عام ٢٠٢٠ أوضح كل من Abu & Alabi في دراستهم عن تأثير الإنفاق الحكومي على الإنتاجية الزراعية في نيجيريا بينو فيها بأن الزراعة في الدولة المذكورة تسهم وبنسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيها نحو 60% من قوة العمل وتساهم بإنتاج الغذاء وبنسبة 76% والثروة الحيوانية بنسبة 10% والأسماك بنسبة 14% فضلا عن كون الزراعة فيها مصدرا لتوريد العملات الأجنبية والمواد الخام للصناعات الزراعية وقد أدى القطاع المذكور أدواراً قوية في النمو والتطورات الإقليمية التي ارتبطت بالتنمية الزراعية إلا أن مشاكل هذا القطاع أخرت الإنتاجية الزراعية التي أخذت بالتناقص منذ عام ٢٠١٧ ولاسيما في مجال إنتاج الحبوب ومن هذا الشأن هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير الإنفاق الحكومي العام في الإنتاجية الزراعية بالاعتماد على بيانات سلسلة زمنية امتدت من ١٩٨١-٢٠١٤ وفيها أظهرت نتائج التحليل الكمي بأن الإنفاق العام ذو تأثير قليل الأهمية في الإنتاجية المذكورة إلا أن الإنفاق الرأسمالي له تأثير إيجابي ومعنوي على اعتبار أن هذا النوع من الإنفاق يكمل الاستثمار الخاص وتبين أيضًا أن الإنفاق العام على مشاريع الري له تأثير إيجابي كونه يسهم في زيادة الاستثمار الزراعي الخاص، أما الإنفاق على البحث والتطوير وبرامج الدعم والتنمية الريفية والإرشاد الزراعي كان لها دور بالغ الأهمية في زيادة الإنتاجية، وأوصى الباحثان بضرورة تنظيم الإنفاق العام في الاتجاه الذي يحقق مزيد من التنمية والإرشاد الريفي لما لذلك من دور في زيادة الإنتاجية الزراعية، (Alabi & Abu, 2020, 1-17).

وفي عام ٢٠٢١ أوضح Ighoroje وآخرون في دراستهم عن تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في إنتاجية القطاع الزراعي في نيجيريا بينوا فيها أن لبعض المتغيرات الاقتصادية أثرا في الإنتاجية الزراعية للمدة ١٩٨٧-٢٠١٩ وهذه المتغيرات شملت كل من قيم الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة وعرض النقد وسعر الصرف لتبيان تأثيرها في الإنتاجية الزراعية وفي الجانب الكمي من الدراسة تبين بأن للناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود تأثير إيجابي ومعنوي في الإنتاجية الزراعية إلا أن سعر الصرف ذو تأثير سلبي وهذه النتائج تعني أن لكلا المتغيرين تأثير في الإنتاج الزراعي وهذا الأمر يتطلب زيادة قيم التخصيصات الاستثمارية الحكومية على القطاع الزراعي كونه يسهم في توفير الأموال اللازمة للمزارعين لزيادة إنتاجيتهم الزراعية، أما تأثير سعر الصرف فكان سلبياً وذلك يتطلب من صناع السياسة الزراعية اعتماد سياسة تخفيض سعر الفائدة التي تفرضها البنوك الزراعية على اعتبار أن هذا الإجراء سيمكن المزارعين من توسيع نطاق الاستثمار الزراعي مع ضرورة تولي السلطات النقدية (البنك المركزي النيجيري) اهتماما خاصا بعرض النقد الواسع من خلال تنظيم نسبة السيولة والاحتياطي لما لذلك من دور بالغ الأهمية في زيادة الإنتاجية الزراعية، (Ighoroje & Catherine, 2021, 35-44).

وفي عام ٢٠٢٢ أوضحت حسن في دراستها عن قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في التجارة الخارجية للزراعة العراقية للمدة ١٩٩٢-٢٠٢٠ بأن التجارة الخارجية تعد من أبرز القطاعات الاقتصادية التي شهدها العراق في الآونة الأخيرة. هدفت الدراسة إلى تطور التجارة الزراعية العراقية متابعة الصادرات والاستيرادات الزراعية وارتباطها باقتصاديات الدول الأخرى. تمثلت مشكلة البحث بصعوبة صمود المنتجات الزراعية العراقية بوجه المنتجات المستوردة وسياسة الإغراق التي تعرضت لها الأسواق العراقية، مما تسبب في إفقاد التجارة العراقية للميزة النسبية لاهم منتجاتها الزراعية، واعتماد العراق على تحويل استيراداته من إيرادات الصادرات النفطية فقط، وافترضت الدراسة أن للمتغيرات الاقتصادية الكلية أثراً إيجابياً أو سلبيا

على التجارة الخارجية الزراعية للعلاق خلال مدة البحث، وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات السياسية والاقتصادية أثرت وبشكل سلبي على التجارة الخارجية للقطاع المذكور، وعليه أوصت بضورة زيادة نمو قطاع التصدير وبنسبة 1.2%-1.5% للمحافظة على قطاع الصادرات الزراعية في العراق، (حسن، ٢٠٢٢، ١٢١).

يتضح من خلال استقراء الدراسات السابقة بأن اغلبها كانت دراسات وصفية تناولت الموضوع في اطار مفاهيم النظرية الاقتصادية الحديثة ونظرية الاقتصاد الكمي إلا أن تتميز به دراستنا هو أنها درست الموضوع بصيغته الوصفية فضلاً عن أنها تناولته بأسلوب قياسي كمي من خلال قياس وتفسير اثر عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في أداء القطاع الزراعي وهي معدل النمو ومساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الانكشاف الاقتصادي الزراعي والإنتاجية الزراعية في عدد من البلدان النامية لمعرفة أي من هذه المتغيرات الأكثر تأثيراً وفي أي مؤشر من مؤشرات أداء القطاع المذكور بهدف تعظيم دور المتغيرات ذات الأثر الإيجابي وتدنيه تأثير المتغيرات ذات الأثر السلبي في أداء القطاع الزراعي ومن ثم الخروج بتوصيات ملائمة لواقع القطاع الزراعي في بلدان عينة البحث.

١. المواد وطرائق العمل

توصيف النماذج القياسية المستخدمة في التقدير:

أولاً: المتغيرات المعتمدة:

لقد تم استخدام عدد من المتغيرات المعتمدة بوصفها المتغيرات التي تمثل الأداء الزراعي في دول عينة الدراسة وهي:

Y_1= معدل نمو الناتج الزراعي.

Y_2 = نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

Y_3= معدل الانكشاف الاقتصادي الزراعي.

Y_4= الإنتاجية الزراعية.

ثانياً: المتغيرات المستقلة:

تعد المتغيرات الاقتصادية الكلية من أهم الوسائل التي يتم من خلالها قياس كفاءة أداء القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الزراعي لأنها تهتم في دراسة الكيفية التي يتم من خلالها الوصول إلى حالة التوازن في القطاع المذكور ومن هنا عدت المتغيرات المستقلة عوامل اقتصادية تسهم بتأثيرات متباينة في أداء القطاع الزراعي لذا فأن المتغيرات المستقلة التي تضمنتها النماذج القياسية المستخدمة في التقدير هي:

X_1= قيم الصادرات الزراعية مليار دولار.

X_2= قيم الاستيرادات الزراعية مليار دولار.

X_3= سعر الصرف الأجنبي (العملة المحلية / دولار).

X_4= عرض النقد الواسع مليار دولار.

X_5= قيم الإيرادات الحكومية مليار دولار.

X_6= قيم النفقات الحكومية مليار دولار.

نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في مؤشرات الأداء الزراعي في الدول الآسيوية للمدة ١٩٩٠ – ٢٠٢٠

١. أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في معدل نمو الناتج الزراعي:

أوضحت صيغ القياس المشار إليها سابقاً في تقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في معدل نمو الناتج الزراعي في دول العينة المذكورة بأن الصيغة شبه اللوغاريتمية قد أعطت أفضل النتائج في النموذج التجميعي (PRM) الآتي:

$$Y_{1:2} = 0.048 + 0.009 \log X_1 - 0.018 \log X_2 - 0.090 \log X_3 - 0.013 \log X_4$$

$$t^* = (0.653)(2.267) - (0.579) - (0.848)(0.424) - 1.247 + \log X_5 + 0.019 \log X_6$$

$$(13.616)(1.860)$$

$$\overline{R^{\wedge 2}} = 0.34 \; F = 12.326 \; D - W = 2.123$$

أوضحت نتائج التقدير انخفاض القوة التفسيرية للنموذج المقدر إذ يعود سبب ذلك في أن اقتصادات دول عينة البحث تعاني من تشوهات اقتصادية كبيرة الأمر الذي يعني أن هذه المتغيرات ضعيفة التأثير في تفسير التغيرات الحاصلة في معدل النمو الزراعي مما لو كانت تعمل في ظل أجواء ومناخ اقتصادي قريب من حالة المنافسة الاقتصادية الأمر الذي هبط قيمة معامل التصحيح المعدل $(\overline{R^{\wedge 2}})$ إلى القيمة المذكورة سابقاً، بلغت مرونة قيم الصادرات الزراعية X_1 بـ 0.143 والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية والتي تعني أن زيادة قيم الصادرات الزراعية تؤدي إلى زيادة عوائد البلد من النقد الأجنبي والتي غالباً ما تستغل في تمويل احتياجات القطاع الزراعي ولا سيما من السلع الاستثمارية المستوردة والمدخلات عالية الغلة واللازمة لتنفيذ برامج التنمية الزراعية والتي من شأنها أن ترفع معدل نموه وتزيد من مقدرته التصديرية من خلال توسيع حجم الأسواق الأجنبية والاستفادة من مزايا التخصص والإنتاج الكبير وخفض تكاليف الإنتاج وبما يعزز الموقع التنافسي لصادرات القطاع المعني في الأسواق العالمية (Chaudhry & Kayani, 1991, 239)، وبلغت مرونة قيم الإيرادات العامة X_5 بـ 0.302 والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع نتائج الدراسة التجريبية التي نشرها الاقتصادي Yusuf،2013 التي أوضح فيها بأن زيادة قيم الإيرادات العامة للدولة تعني تخصيص نسبة كبيرة منها في تطوير وتنمية القطاع الزراعي وذلك يؤدي إلى رفع معدل نموه الزراعي (Akintunde & Korowai, 2013, 3015)، وبلغت مرونة قيم النفقات العامة X_6 بـ 1.985 والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية ودراسة Tenai، 2020 التي أكد فيها على أن الإنفاق الحكومي في القطاع الزراعي يؤدي إلى رفع كفاءة أداء هذا القطاع من خلال استخدام أساليب إنتاجية حديثة لها دور كبير في رفع معدل نموه الزراعي (Tenai, 2020, 15–53)، ولم تظهر معنوية متغير الاستيرادات الزراعية X_2 إذ يكمن سبب ذلك في كون معدل التبادل التجاري بين البلدان النامية ونظيرتها المتقدمة غالبا ما يكون في

غير مصلحة النامية وتلك هي أحد النتائج التي أفرزتها السياسات الاقتصادية الكلية وذلك أخفى معنوية هذا المتغير في التأثير في معدل النمو الزراعي (المشهداني، ٢٠١٢، ١٧).

ولم تظهر معنوية سعر الصرف الأجنبي X_3 إذ يعود سبب ذلك في قصور أداء السياسات النقدية التي أدت إلى تراجع فرص الاستثمار الزراعي رافق ذلك تدني قيم الصادرات الزراعية وضعف حالة الترابط بين السياستين النقدية والاقتصادية الأمر الذي عطل دور هذا المتغير في التأثير في معدل النمو المطلوب (Adongo et al., 2020, 17)، ولم تظهر معنوية عرض النقد X_4 في النموذج المقدر إذ يعود سبب ذلك في بطئ استجابة معدل النمو الزراعي لكميات النقد المعروضة بسبب طول مدة دوران رأسمال في هذا القطاع فضلاً عن موسمية الإنتاج فيه ولاسيما في المدة القصيرة، أما في الأمد الطويل فتكون النتائج مغايرة لذلك (Karim, 2019, 27)، وعدم ظهور معنوية الثابت يعني توقف معدل نمو الناتج الزراعي في حالة عدم معنوية بقية متغيرات النموذج المقدر، وأوضحت نتائج اختبار $D-W$ بأن قيمة d* المحسوبة تقع في المنطقة الحرجة وهذه النتيجة لا تعني وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغيرات العشوائية وتعد مقبولة من الناحية الاقتصادية.

٢. أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

من أجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة في مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي أعطت *الصيغة الخطية في نموذج الانحدار التجميعي (PRM) أفضل النتائج الآتية:

$$Y_{2:2} = 0.028 + 0.004X_1 - 0.003X_2 + 0.002X_3 - 0.001X_4 - 0.003X_5 - 0.004X_6$$

$$t^* = (4.316)(1.191) - (0.524)(56.818) - (2.845) - (8.759)(5.518)$$

$$\overline{R^2} = 0.94 \; F = 33.872 \; D-W = 2.095$$

بلغت مرونة[1] سعر الصرف الأجنبي $_3$ بـ 0.043 والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أنه عندما ترتفع أسعار صرف عملات دول عينة الدراسة فذلك يعني انخفاض القيمة الخارجية لها لذا تصبح منتجاتها الزراعية رخيصة الأثمان في الأسواق الخارجية وتبعاً لذلك تزداد الكميات المصدرة منها، وذلك يؤدي إلى زيادة عوائد هذه البلدان من العملات الأجنبية التي تسهم في توسيع نطاق الاستثمار الزراعي الذي يعكس اثره في زيادة نموه ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (الطائي، ٢٠١٥، ٩٣)، وبلغت مرونة عرض النقد X_4 بـ 0.534 والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية لأن انخفاض المعروض النقدي يؤدي إلى زيادة القيمة المحلية للعملة مما يجعل المنتجات المحلية مرتفعة الأثمان في السوق الخارجية لذا تقل صادراتها وما يتبع ذلك انخفاض في عوائد بلدان العينة من العملات الأجنبية والذي يخفض قيم التخصيصات الاستثمارية الزراعية لذا فأن السياسة النقدية المتشددة تعمل على

تراجع نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة (Emmonuell et al., 2015, 2239)، وبلغت مرونة قيم الإيرادات العامة $_5$ بـ 2.679 والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في أن دول عينة البحث تعزف عن توظيف إيراداتها في قطاعاتها الزراعية بسبب ضخامة رأسمال الثابت لإقامة المشاريع الزراعية فضلاً عن كونها مصحوبة بدرجات عالية من حالات المخاطرة وعدم التأكد (عبدالقادر و عبدة، ٢٠٢١، ٢٥٥)، وبلغت مرونة النفقات العامة X_6 بـ 1.688 والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية إذ يعود سبب ذلك في أن اغلب أنواع الإنفاق الموجبة غالباً ما لا يستثمر في المشاريع الزراعية المنتجة فهو أما توظف في مشاريع استهلاكية أو عقارية بسبب طول المدة الزمنية للقطاع الزراعي في إعطاء العائد مقارنة ببقية القطاعات الأخرى الأمر الذي جعل هذا المتغير يسهم بنتائج غير إيجابية في المساهمة الزراعية (بوخاتم وطلحة، ٢٠١٨، ٤٨٩–٥٠٥)، ولم تظهر معنوية متغيري الصادرات والاستيرادات

الزراعية X_1 ، X_2 ، إذ يعود سبب ذلك في أن كلا المتغيرين لم يتأثران بالمنافع النسبية التي نتجت عن تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة التي حصلت في دول آسيا الأمر الذي افقد معنويتها في التأثير في المساهمة الزراعية، ومعنوية الثابت تشير إلى وجود قدر معين من مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حتى في حالة ثبات قيم بقية متغيرات النموذج المقدر.

٣. أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في معدل الانكشاف الاقتصادي الزراعي:

تبين من خلال اختبار صيغ القياس المذكورة سابقاً في تحديد أثر المتغيرات المستقلة في معدل الانكشاف الاقتصادي الزراعي بأن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة قد أعطت أفضل النتائج في نموذج الانحدار التجميعي (PRM) وكالآتي:

$$\log Y_{3:2} = -0.309 - 0.009 \log X_1 + 0.012 \log X_2 - 0.009 \log X_3 + 0.0160 \log X_4$$

$$t^* = -(4.903) - (1.147)(0.772) - (0.136)(5.275) - 0.473 \log X_5 + 0.010 \log X_6 - (5.883)(1.052)$$

$$\overline{R^2} = 0.97 \; F = 8.922 \; D - W = 2.366$$

بلغت مرونة متغير عرض النقد $_4$ بـ 0.016 والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في أدبيتها على أن زيادة كميات النقود المعروضة تؤدي إلى توسيع نطاق الاستثمار الزراعي وزيادة مجالات أنشطته المحلية والعالمية مما يؤدي إلى رفع معدل انكشافه الزراعي (Karim, 2019, 66)، وبلغت مرونة متغير الإيرادات العامة X_5 بـ 0.473والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية إذ يعود سبب ذلك في أن قلة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي الذي نتج عنه تخفيض في استثمارات البنى التحتية المهمة فيه وانخفاض قيم الدعم الحكومي الممنوح للمنتجين الزراعين وذلك يؤدي إلى عدم تمكن هؤلاء من زيادة إنتاجهم وبالتالي يضعف معدل الانكشاف التجاري للقطاع قيد الدرس (شرف الدين، ٢٠١٧، ١٦٢-١٧٦)، ولم تظهر معنوية

قيم الصادرات الزراعية X_1 إذ يعود سبب ذلك في كون أغلب أنواع الصادرات الزراعية في دول عينة الدراسة هي صادرات القطاع الخاص التي تفوق على نظيرتها الحكومية التي تكون قليلة أو معدومة يرافق ذلك ارتفاع حده التفاوت العالمي بين صادرات دول عينة البحث والدول المتقدمة التي تفوقت عليها في نواحي السعر والنوعية وهي النتيجة التي أكد عليها كل من الاقتصادي السويدي G. Myrdal 1898–1987 والاقتصادي الأمريكي A. Lewis1915–1991 الأمر الذي جعل هذا المتغير ضئيل التأثير في معدل الانكشاف قيد الدرس، ولم تظهر معنوية قيم الاستيرادات الزراعية X_2 إذ يعود سبب ذلك في أن الجزء الأكبر من الاستيرادات الزراعية لدول عينة الدراسة تتمثل في منتجات مخصصة لأغراض الاستهلاك والمكملة للإنتاج المحلي الأمر الذي جعلها عديمة التأثير في معدل الانكشاف التجاري (الأمم المتحدة، ٢٠٢٠ب، ١١٧)، كذلك أوضحت النتائج عدم معنوية متغير سعر الصرف الأجنبي X_3 في التأثير في معدل الانكشاف الزراعي إذ يعود سبب ذلك في تدني القوة الشرائية لعملات دول عينة البحث وذلك أحجم المستثمرون الأجانب عن الاستثمار في هذه الدول مما أدى إلى حصول نقص كبير في عملاتها الأجنبية وذلك أدى إلى عدم فاعلية هذا المتغير في التأثير في المتغير المعتمد وهذه النتيجة اتفقت مع متغير قيم الصادرات الزراعية، ولم تظهر معنوية متغير النفقات العامة X6 في التأثير في الانكشاف الزراعي إذ يعود سبب ذلك في كون الجزء الأكبر من النفقات الحكومية لا توظف في مشاريع زراعية منتجة بقدر ما توظف في مزارع إنتاج الغذاء لسد حاجة الاكتفاء الذاتي وليس لمزارع متخصصة لأغراض التصدير وهذه النتيجة أكدتها الدراسة التجريبية التي أجراها (Oyetade, 2019) في نيجيريا والتي نستنتج منها بأن هذا الإنفاق يسهم في تباطؤ النمو الزراعي أكثر مما يسهم في زيادة نموه وانكشافه الزراعي (Oyetade et al., 2019, 673)، ولم تظهر معنوية ثابت الدالة وذلك يعني عدم وجود تبادل تجاري في حالة ثبات قيم معلمات متغيرات النموذج المقدر، وأوضحت نتائج اختبار دربن واطسون $D - W$ وقوع قيمة d* المحسوبة في المنطقة

الحرجة وهذه النتيجة لا تعني وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغيرات العشوائية وتعد مقبولة من الناحية الاقتصادية.

٤. أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الإنتاجية الزراعية:

أوضحت صيغ القياس المعتمدة في تقدير أثر المتغيرات المستقلة في الإنتاجية الزراعية بأن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة في نموذج الانحدار التجميعي (PRM) أعطت أفضل النتائج الآتية:

$$\log Y_{4:2} = 0.151 + 0.002\log X_1 + 0.133\log X_2 - 0.239\log X_3 - 0.059\log X_4$$

$$t^* = (1.313)(0.186)(8.964) - (2.341) - (0.849) + 0.358\log X_5 + 0.008\log X_6$$

$$(1.463) - (0.280)$$

$$\overline{R^2} = 0.95 \; F = 41.377 \; D - W = 1.798$$

بلغت مرونة قيم الاستيرادات الزراعية X_2 بـ 0.133 والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع نتائج الدراسة التجريبية للاقتصادي Ali)،(2020 التي أوضح فيها بأن الاستيرادات أحد أهم العوامل التي تسهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والمعارف والمدخلات عالية الإنتاجية من البلدان المتقدمة إلى النامية وذلك بلا شك يسهم وبدور إيجابي في زيادة الإنتاجية الزراعية (Ali et al., 2020, 24)، وبلغت مرونة سعر الصرف الأجنبي X_3 بـ 0.239 والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في أن تخفيض سعر صرف عملات دول عينة البحث يعني زيادة قدرتها الشرائية وذلك يسهم في تمكين هذه الدول من استيراد السلع الاستثمارية وبقية أنواع المدخلات عالية الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، ولم تظهر معنوية متغير الصادرات الزراعية X_1 في التأثير في الإنتاجية الزراعية إذ يعود سبب ذلك في كون صادرات دول العينة هي غالباً ما تكون بصيغتها الأولية يرافق ذلك تدني قيم هذا النوع من الصادرات بسبب عدم وجود مزارع متخصصة لأغراض التصدير وعدم وجود سياسات تشجيعية لها الأمر الذي جعلها غير قادرة على حفز الإنتاجية الزراعية

(Kyaw, 2017, 16–22)، ولم تظهر معنوية متغير عرض النقد X_4 إذ يعود سبب ذلك في كون المعروض النقدي في هذه الدول منخفض جداً بحيث أدى إلى تقليل معدلات الاستثمار والإقراض الزراعي معاً إلى الحد الذي جعل هذا المتغير عديم التأثير في الإنتاجية الزراعية (Udeaja & Elijah, 2014, 61–64) ولم تظهر معنوية متغيري قيم الإيرادات والنفقات الحكومية X_5 وX_6 إذ يعود سبب ذلك في تدني قيم الإيرادات التي تحصل عليها الدولة فضلاً عن عدم استقرارها الأمر الذي جعلها غير قادرة على اعتماد سياسة إنفاقيه رشيدة تهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية (الأمم المتحدة، ٢٠٢٠ب، ١٥١)، وعدم معنوية الثابت تعني عدم مساهمة بقية متغيرات النموذج المقدر في الإنتاجية الزراعية في حالة ثبات قيم بقية متغيرات النموذج المقدر، وأوضحت نتائج اختبار $D-W$ وقوع قيمة d* المحسوبة في المنطقة الحرجة وهذه النتيجة لا تعني وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغيرات العشوائية وتعد مقبولة من الناحية الاقتصادية.

توضح النتائج المذكورة آنفا إثبات فرضية البحث التي نصت على أن "المتغيرات الاقتصادية الكلية تسهم بتأثيرات متباينة في أداء القطاع الزراعي في البلدان النامية بحسب طبيعة هياكلها الاقتصادية وكفاءة نظمها في التعامل مع السياسات الاقتصادية التي أفرزت هذه المتغيرات في هذه البلدان"، يمكن توضيح نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في متغيرات أداء القطاع الزراعي في الدول الآسيوية للمدة ١٩٩٠–٢٠٢٠ وكما في الجدول (١).

نوع المتغير	X_i	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	نوع النموذج	نوع الدالة
معدل النمو الزراعي $\overline{R^2} = 0.34$ $F = 12.326$ $D - W = 2.123$	β_i	0.009	-0.018	-0.090	-0.013	1.247	0.019	نموذج الانحدار التجميعي (PRM)	شبه لوغاريتمية
	t*	2.267	-0.579	-0.848	-0.424	13.616	1.860		
نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي $\overline{R^2} = 0.94$ $F = 33.872$ $D - W = 2.095$	β_i	0.004	-0.003	0.002	-0.001	-0.003	-0.004	نموذج الانحدار التجميعي (PRM)	خطية
	t*	1.191	-0.524	56.818	-2.845	-8.759	-5.518		
معدل الانكشاف الاقتصادي الزراعي $\overline{R^2} = 0.97$ $F = 8.922$ $D - W = 2.366$	β_i	-0.009	0.012	-0.009	0.160	-0.473	0.010	نموذج الانحدار التجميعي (PRM)	لوغاريتمية مزدوجة
	t*	-1.147	0.772	-0.136	5.275	-5.883	1.052		
الإنتاجية الزراعية $\overline{R^2} = 0.95$ $F = 41.377$ $D - W = 1.798$	β_i	0.002	0.133	-0.239	-0.059	0.358	-0.008	نموذج الانحدار التجميعي (PRM)	لوغاريتمية مزدوجة
	t*	0.186	8.964	-2.341	-0.849	1.463	-0.280		

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في أداء القطاع الزراعي في الدول الآسيوية للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠.

الاستنتاجات:

١. تعد المتغيرات الاقتصادية الكلية أهم الوسائل التي يتم من خلالها قياس كفاءة أداء القطاع الزراعي وذلك يتم من خلال معرفة التغيرات التي تحصل فيها وتأثيراتها في متغيرات أداء القطاع المذكور.

٢. أسهمت السياسات الاقتصادية بأدوار متباينة لكنها غير مثالية في أداء القطاع الزراعي بسبب عدم إدراك صناع هذه السياسات في توظيف متغيراتها في الاتجاه الذي يحقق أهدافها، فضلا عن طبيعة الاختلالات الهيكلية والبشرية في أرياف بلدان عينة الدراسة.

٣. أسهمت الإيرادات الحكومية بتأثير سلبي في المتغير المعتمد، إلا أنها كانت من اقوى المتغيرات تأثيرا في الانكشاف الزراعي الآسيوي يليها عرض النقد.

٤. يعد سعر الصرف من اقوى المتغيرات تأثيرا وبعلاقة سلبية مع الإنتاجية يليه الاستيرادات الزراعية وبتأثير إيجابي في الإنتاجية في دول الدراسة المختارة.

المقترحات:

١. تفعيل دور المتغيرات الاقتصادية الكلية ذوات الأثر الإيجابي في رفع كفاءة أداء القطاع الزراعي وتدنية تأثير المتغيرات ذوات الأثر غير الإيجابي والسعي للتكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية التي أفرزت تأثير المتغيرات المذكورة.

٢. إعادة تنظيم هيكل السياسات الاقتصادية وبرامج التوعية الريفية في بلدان العينة وفي الاتجاه الذي يحقق لها أكبر قدر ممكن من الإنتاج، لان سيادة الاتجاهات المتضادة للسياسات المذكورة يرافقها هدر في استخدام الموارد المتاحة تؤدي إلى تفاقم حالة اللاأمن الغذائي فيها.

٣. اعتماد سياسة نقدية متوازنة تسهم في رفع كفاءة أداء القطاعات الزراعية في دول العينة من خلال توجيه النفقات الرأسمالية نحو الأنشطة الزراعية المنتجة لاحتواء الضغوط التضخمية والحد من ارتفاع الأسعار وذلك يعد الهدف الرئيس للسياسة المذكورة.

٤. تفعيل سياسة رفع أسعار صرف عملات دول عينة الدراسة كونه أهم المتغيرات النقدية التي تسهم في زيادة الإنتاج والصادرات الزراعية، فضلا عن كونه أفضل وسيلة في منافسة المنتجات الزراعية المناظرة في الأسواق العالمية.

الهوامش

(١) تحسب المرونات في الدوال الخطية بالطريقة الآتية: $ep = \beta_i \frac{\bar{X}}{\bar{Y}}$

المصادر

المصادر العربية:

الأمم المتحدة. (٢٠٢٠أ). *تقرير الأمم المتحدة لسكان العالم ٢٠٢٠ United Nations World Population Report 2020*. http://ar.m.wikipedia.org.

الأمم المتحدة. (٢٠٢٠ب). *مؤشرات التوظف Employment Indicators*. www.faostat.fao.org

الرسول، أ. أ. ا.، بسيوني، ع.، أنور، ا. م.، وعون، ع. خ. ا. (٢٠١٧). الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي في مصر Government Spending on The Agricultural Sector in Egypt. *مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية*، ٦٢ (٤).

الطائي، ر. ص. ق. (٣٠١٥). *اتجاهات التجارة الخارجية الزراعية في بلدان نامية مختارة بظل تأثير متغيرات اقتصادية دولية معاصرة ١٩٨٥ – ٢٠١٣ The Agricultural Foreign Trade Trends in Selected Developing Countries Under the Influence of Contemporary International Economic Variables 1985-20*. جامعة الموصل.

المشهداني، م. ص. ع. (٢٠١٢). *تقدير وتحليل دوال استيرادات محاصيل الحبوب الاستراتيجية في البلدان النامية للمدة ١٩٨٠ – ٢٠١٠ Estimation And Analysis of The Import Functions of Strategic Cereal Crops in Developing Countries for The Period 1980-2010*، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الموصل.

بوخاتم، ك. م.، وطلحة، ص. ي. (٢٠١٨). أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر وبعض الدول النامية، دراسة قياسية باعتماد Panel Analysis – للفترة ١٩٩٥ – ٢٠١٧ The Public Spending Impact on Long-Term Economic Growth in Algeria and Some Developing Countries, A Standard Study Using Panel Analysis - For the Period 1995-2017. *مجلة الباحث الاقتصادي*، ٩ (٢).

حسن، ه. غ. (٢٠٢٢). *المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على التجارة الخارجية للزراعة العراقية للمدة ١٩٩٢-٢٠٢٠ The Overall Economic Variables that Affecting on the Foreign Trade of Iraqi Agriculture for The Period 1992-2020*، أطروحة دكتوراة غير منشورة. جامعة تكريت.

خضير، م. أ.، وعبدالله، ع. م. (٢٠١٨). أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق للمدة ٢٠٠١ – ٢٠١٦ The Impact of Some the Overall Economic Variables on Foreign Trade in Iraq for The Period 2001-

2016. *مجلة تكريت للإدارة والعلوم الاقتصادية، ١٤* (٤٣).
شرف الدين، م. (٢٠١٧). الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال إفريقيا دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر، تونس، والمغرب خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣ Trade Openness and Overall Balances for North African Economies: A Case Study of Balances of Payments: Algeria، Tunisia. *مجلة تاريخ العلوم*، ٤ (٧).

المصادر الأجنبية:

Adongo, S. O., John, S. O., Zeph, P., & Muyima, R. N. (2020). Impact of Monetary Policy on the Performance of Agricultural Sector in Kenya. ***International Journal of Research and Innovation Science, 4*****(7).**

Akintunde, Y. W., & Korowai, A. A. A. A. V. O. (2013). An Analysis of Federal Government Expenditure and Monetary Policy on Agricultural Output in Nigeria. ***International Journal of Economics, Finance and Management Sciences*****.**

https://www.sciencepublishinggroup.com/J/ijefm.

Alabi, R. A., & Abu, G. A. (2020). ***The Impact of Agricultural Public Expenditure on Agricultural Productivity in Nigeria*****.**

Ali, I., Khan, I., Ali, H., Baz, K., Zhang, Q., Khan, A., & Huo, X. (2020). The Impact of Agriculture Trade and Exchange Rate on Economic Growth of Pakistani: an NARDL and Asymmetric Analysis Approach. ***Cienci Rural, 50*****(4).**

Center Development. (2022). ***Economic Out Look for South East Asia, China and India. 1*****.**

Chaudhry, G. M., & Kayani, N. N. (1991). ***Implicit Taxation of Pakistan's Agriculture: An Anlalysis of The Commodity and Input Prices*****.**

Emmonuell, A., Ojimaj, D. P., & Okonkwo, O. N. (2015). A Review of Monetary Policy and The Nigerian Agricultural Sector Performance. ***International Journal of Academic Research in Progressive Education Development, 4*****(3).**

Ighoroje, J. E., & Catherine, O. O. (2021). Selected Macroeconomic Variables and Agricultural Sector in Nigeria. ***Internatoional Journal of Social Science and Economics Invention, 7*****(6).**

Karim, M. S. (2019). ***An Empirical Evaluation of Monetary Fiscal Policy Effects in Bangladesh*** **(No. 66). Asian Development Bank.**

Kyaw, A. (2017). ***Agricultural Export and Economic Growth in Asean Countries, Unpublicized Master thesis in Public Policy*****. KDI School.**

Mellor, J. W. (2017). ***Agricultural Development and Economic Transformation Promoting Growth with Poverty Reduction, Palgrave***

Studies in Agricultural Economics and Food Policy **[Cornell University]. http://www.springer.com.**

Oyetade, O., Dewi, S., & Modupe, O. E. (2019). Empirical Analysis of Macroeconomic Factors and Structural Adjustment Program (SAP) On Agricultural Output. ***Journal Per Specify Pembiayaan Dan Pembangunan Dearth, 6*****(6).**

Tenai, A. K. (2020). ***Effect of Government Expend Ture on Selected Sectorial Output Performance Kenya, Unpublicized Master thesis*****. Kenyatta University.**

Udeaja, E. A., & Elijah, U. A. (2014). Effect of Monetary Policy on Agricultural Sector in Nigeria. ***Economic and Financial Review, 52*****(2).**

Zakaria, M., & Khan, M. F. (2019). ***Impact of Financial Development on Agricultural Productivity in South Asia*****. Original Paper. https://doi.org/10.1722/199/2018-AFRICECON**